

Metropolitan growth and urbanization theories: A Literature Study

By: Muhammad Salem

Teaching Assistant, Department of Regional Urban Development

Faculty of Urban and Regional Planning, Cairo University

Abstract: The phenomenon of urbanization and the trend towards metropolitan cities is the characteristic of developing countries during 21st century. In addition, metropolitan growth as an economic phenomenon is inextricably linked with the process of urbanization.

This research discusses metropolitan growth and urbanization theories with particular attention to metropolitan regions in developing countries. The most important result of this research, that it explains the characteristics of urbanization process for metropolitan regions in developing countries in comparison with metropolitan regions in developed countries.

Keywords:

Metropolitan Growth, Urbanization Theory, Metropolitan Region, developing countries

1. الاتجاهات المفسرة لتطور الإقليم الحضري المتروبوليتان

بزغت عمليات التحضر في دول أوروبا وأمريكا الشمالية عقب الثورة الصناعية في إنجلترا (1750-1850)، حيث تحولت المدن بسرعة فائقة إلى مدن صناعية، وبدأ سكان الريف في التدفق نحو المدن للعمل في المصانع؛ وقد أحدث ذلك النمو الصناعي تحولات اجتماعية واقتصادية وعمرانية هائلة منذ ذلك الوقت، ولكن بلغت ذروتها في الفترة ما بين 1950-1975 حيث كانت قوى السوق في البلدان المتقدمة (الرأسمالية) هي القوة الدافعة الرئيسية لعملية التحضر (Hosszú & Landdistrikter, 2009).

وقد تعددت النظريات والاتجاهات المفسرة لمراحل نمو الإقليم الحضري المتروبوليتان Metropolitan Region وما يتعلق بها من تحولات حضرية بالمناطق الريفية المتاخمة، وفيما يلي عرض لأهم تلك النظريات والاتجاهات:

1/1 نظرية المراحل للنمو الحضري والتحضر

تستند نظرية المراحل للنمو الحضري لـ (Van den Berg, Research, & Sciences, 1982) في تحليلاتها لمراحل التحضر للأقاليم الحضرية المتروبوليتان على أن تلك الأقاليم تتكون من مركز حضري رئيسي " المدينة المركزية" بالإضافة إلى المناطق المجاورة والمتاحة لحركة المترددين اليومية والتي غالباً تحتل مساحات كبيرة وتمتد كثيراً عن الحدود الإدارية المعروفة للمدينة المركزية (R.R.Boyce & J.Hewitt, 1993).

وتركز تلك النظرية على تحليل العلاقة بين الاتجاهات السكانية في القلب الحضري والمناطق الخارجية بالريف المتاخم، والتغيرات الحادثة بكلا النطاقين السابقين؛ حيث قام (Van den Berg, et al., 1982) بدراسة اتجاهات الهجرة والتنمية بالقلب الحضري، الهوامش الريفية واقترحوا تقسيم مراحل التحضر إلى أربع مراحل رئيسية كالتالي:

1- مرحلة التحضر الكثيف Urbanization

2 مرحلة التحضر الجزئي بالضواحي Suburbanization

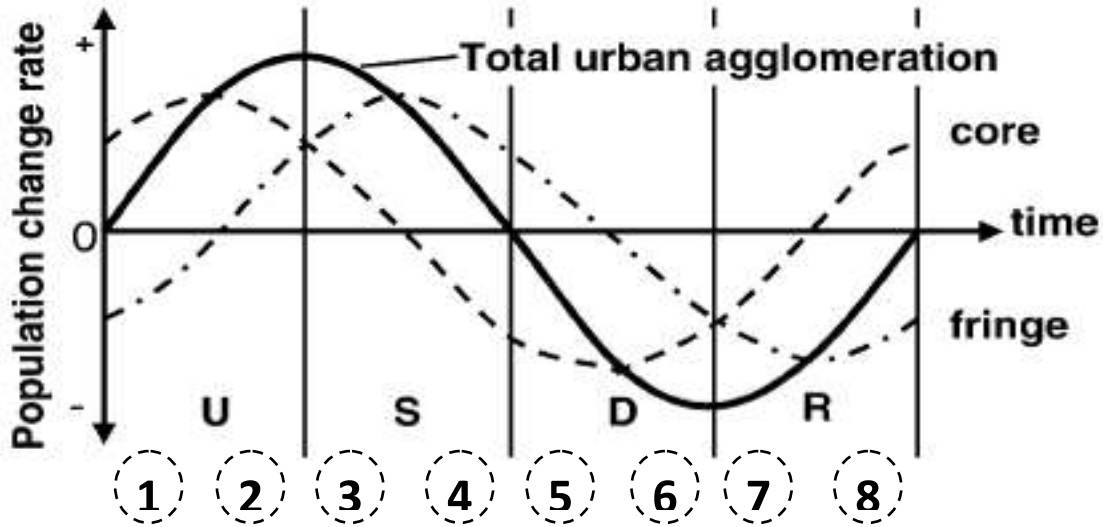
3- مرحلة التحضر المضاد Dis-urbanization

4- مرحلة إعادة التحضر Re-urbanization

ويقوم الافتراض الأساسي لتلك النظرية على أن المناطق والأقاليم الحضرية تسلك في رحله تحضرها المراحل السابقة، وتتباين كل مرحلة من هذه المراحل فيما يتعلق بالخصائص التنموية والديموغرافية، وطبقاً لتغير تلك الخصائص تنتقل الأقاليم الحضرية من مرحلة حضرية إلى مرحلة أخرى عبر الزمن (R.R.Boyce & J.Hewitt, 1993).

ويوضح الشكل 1 العلاقة بين مراحل التحضر ونمط التنمية ومعدلات التغير السكاني بالإقليم الحضري، كما يوضح جدول 1 أهم الخصائص التنموية والديموغرافية لمراحل التنمية داخل الإقليم الحضري المتروبوليتان عبر الزمن:

شكل 1 العلاقة بين مراحل التحضر ونمط التنمية ومعدلات التغير السكاني بالإقليم الحضري



Source: (Van den Berg, et al., 1982) , (Champion, 2001)

جدول 1 أهم الخصائص التنموية والديموغرافية لمراحل التنمية داخل الإقليم الحضري المتروبوليتان عبر الزمن

معدلات التغيرات السكانية			تصنيف نمط التنمية	مرحلة التنمية
الإقليم الحضري المتروبوليتان	النطاقات الخارجية Fringe	القلب الحضري Core		
+	-	++	1. المركزية المطلقة	1. مرحلة التحضر الكثيف Urbanization
+++	+	++	2. المركزية النسبية	
+++	++	+	3. اللامركزية النسبية	2. مرحلة تحضر الضواحي Suburbanization
+	++	-	4. اللامركزية المطلقة	
-	+	--	5. اللامركزية المطلقة	3. مرحلة التحضر المضاد Des-urbanization
---	-	--	6. اللامركزية النسبية	
---	--	-	7. المركزية النسبية	4. مرحلة إعادة التحضر Re-urbanization
-	--	+	8. المركزية المطلقة	

Source: (Hosszú & Landdistrikter, 2009)

وفيما يلي شرح لملامح وخصائص مراحل التحضر وفقاً لنظرية المراحل للنمو الحضري:

المرحلة الأولى: مرحلة التحضر الكثيف Urbanization

تنجذب العمالة الريفية المتأخرة والقريبة إلى الأماكن الحضرية ذات معدلات النمو الصناعية العالمية "سريعة التصنيع" وإمكانيات التوظيف المرتفعة بالقطاع الاقتصادي الصناعي سريع النمو، ويلاحظ أن هناك اختلاف في عمر و زمن دخول تلك المرحلة التصنيعية في كل من الدول المتقدمة والنامية، وبصورة عامة فإن تلك المرحلة تتسم بارتفاع معدلات النمو السكاني والعمراني بالمدينة المركزية بينما تنخفض معدلات النمو السكاني في النطاقات الريفية المتأخرة طبقاً لتدفق تيارات الموارد والعمالة والسكان صوب المدينة المركزية وبالتالي تزايد قوى الجذب للمدينة المركزية (R.R.Boyce & J.Hewitt, 1993).

المرحلة الثانية: مرحلة التحضر الجزئي بالضواحي Suburbanization

تنشأ في تلك المرحلة شبكة كثيفة للنقل والمواصلات العامة بين المدينة المركزية والضواحي التابعة لها مصحوبة بتحسين مستوى الإسكان والخدمات والبيئة الحضرية والمرافق والبنية الأساسية بتلك الضواحي إلى جانب مد نطاق الخدمات الحضرية إلى المناطق الخارجية بالضواحي؛ بما يمهد لبدء عمليات الخلطة واللامركزية والتفريغ الجزئي للمؤسسات الصناعية والإنتاجية والمؤسسات الخدمية ومراكز التجارة والخدمات صوب الضواحي وبعيداً عن القلب الحضري.

وتزداد مع مرور الزمن جدوى الميزة التوطنية بمواقع الضواحي خاصة لأنشطة الصناعة والتجارة، كنتيجة لتوافر وسائل النقل والمواصلات العامة مع إنشاء مزيد من الطرق السريعة وازدياد ملكية السيارات الخاصة ثم يتبع ذلك تزايد الإقبال السكاني للأفراد والعائلات التي رغبّت في التوطن والسكن بالضواحي خاصة في ظل المميزات الإسكانية الهادئة والانتعاش المساحي للمساكن والكثافات المنخفضة وانخفاض معدلات التزاحم والإزدحام، وهنا تتأكد الوظيفة السكنية بالضواحي بالإضافة إلى باق الوظائف المتوطنة سابقاً ومن ثم تتبلور أهمية نطاق الضواحي كأحد النطاقات المكانية المكونة للإقليم الحضري (R.R.Boyce & J.Hewitt, 1993).

يستمر النزوح السكاني نحو الضواحي كما يصاحب نمو السكاني للضواحي التناقص السكاني بالمدينة المركزية؛ نتيجة لحركة النزوح السكاني منها بالإضافة إلى ازدياد حدة التنافس بين الوظائف السكنية والوظائف غير السكنية بالمدينة المركزية، والتي تنتهي لصالح الوظائف غير السكنية والتي تظهر في استغلال كثير من الوحدات السكنية في الاستخدامات التجارية والإدارية والأعمال والتي تحقق عائد اقتصادي وقيم إيجاريه مرتفعة تتناسب مع قيم الأراضي المرتفعة بالمدينة المركزية.

يستمر الإقليم الحضري ككل في عملية النمو، حيث لا تقضي التحولات الحادثة بالمدينة المركزية في حدوث تداعي وتآكل سكاني للإقليم الحضري أو تحوله إلى إقليم طارد للسكان؛ وبالتالي تستمر معدلات النمو السكانية الجاذبة حتي ولو بمعدلات بطيئة ومنخفضة (R.R.Boyce & J.Hewitt, 1993).

ويلاحظ أنه نادراً ما تقاوم السلطات المسؤولة عن التخطيط ذلك الزحف صوب الضواحي والأطراف، ومن ثم يظهر في نهاية تلك المرحلة تزايد شديد في معدلات النمو السكاني بالنطاقات الخارجية للإقليم الحضري خاصة بالضواحي؛ ليتخطى الحجم السكاني ومعدلات النمو السكاني للمدينة المركزية نفسها (R.R.Boyce & J.Hewitt, 1993).

وباستمرار عمليات التناقص السكاني بالقلب الحضري للإقليم المتروبوليتان، يبدأ القلب الحضري في فقد أعداد من المؤسسات الإنتاجية والخدمية وفرص التوظيف بصورة تدريجية، ومن ثم يحدث تداع اقتصادي بالمدينة المركزية نتيجة لتدهور وتناقص المركزية الوظيفية لها، إلى جانب ظهور مراكز فرعية جديدة لكل وظيفة من الوظائف الحضرية بمناطق الضواحي القديمة (بيومي، 2000).

تفقد المدينة المركزية العديد من وظائفها الأساسية والتي تنتقل إلى المراكز الثانوية والفرعية وتتبقى الوظيفية الإدارية (الأعمال الإدارية العامة والخاصة – مباني المكاتب والأعمال والمهن والخدمات الشخصية والمقار الرئيسية للشركات والمؤسسات) متمركزة بالمدينة المركزية لفترات طويلة إلا أنه باستمرار معدلات الازدحام والاختناق المروري وصعوبة الوصول وتفاقم مشكلات أماكن الانتظار يكون

دافعاً لبدء عمليات لامركزية للوظيفة الإدارية أيضاً للتوجه صوب المراكز الثانوية والفرعية بالمواقع الهامشية والأطراف غير المزدهمة وذات إمكانيات الوصول المقبولة (بيومى، 2000).

المرحلة الثالثة: مرحلة التحضر المضاد Dis-urbanization

تظهر في هذه المرحلة عمليات المد الحضري للإقليم الحضري المتروبوليتان بالنطاقات الريفية المتاخمة؛ ومن ثم تزداد وتتسارع التحولات الحضرية بتلك النطاقات الريفية، ولا تقتصر العلاقات التفاعلية على المدينة المركزية والضواحي فقط بل يمتد نطاق العلاقات والتفاعلات إلى الظهير الريفي الزراعي.

يفضي تزايد حدة عمليات التحولات الحضرية بالمناطق الريفية المتاخمة إلى مشكلات جديدة، أهمها مشكلات المرور والنقل خاصة بالمجمعات الحضرية الكبرى Conurbation، حيث أن الأحجام التصميمية لشبكة الطرق والحركة تعجز عن استيعاب زيادات ترددية جديدة خاصة على الطرق السريعة بين الكتلة الحضرية الرئيسية والريف المتاخم والتي لم تصمم لأغراض رحلات العمل اليومية للسكان المقيمين بالضواحي الخارجية والقرى بالهوامش الريفية؛ وبالتالي فإن تزايد حجم الازدحام والاختناق المروري يزيد من صعوبة الوصول لكافة أماكن العمل من جهة ومراكز الخدمات الرئيسية بالمدينة المركزية من جهة أخرى (بيومى، 2000).

تشهد المرحلة في نهايتها مجموعة من الظواهر المتتابعة أهمها:

❑ امتداد عمليات التناقص السكاني لتشمل الضواحي والتي أصبحت ضواحي داخلية (النطاق الانتقالي الأوسط) بينما تتزايد معدلات النمو السكاني للمناطق شبه الحضرية (الأطراف والهوامش الحضرية) بشكل غير مسبوق ويتزايد حجمها السكاني لتسيطر على نمو الأقاليم المتروبوليتان وتتزايد أهميتها النسبية.

❑ التحولات الحضرية المتسارعة للتجمعات الريفية بمناطق الهوامش الريفية والظل الحضري وبدايات الظهير الريفي الزراعي مع سرعة نمو تلك التجمعات مكانياً وتضخم أحجامها السكانية على حساب الأراضي الزراعية والموارد الطبيعية.

❑ تؤكد تكوين المراكز الثانوية الفرعية للتجارة والخدمات والأعمال والوظائف وتحول الإقليم الحضري إلى نمط الإقليم متعدد الأنوية والمراكز.

❑ تزايد الاستقلالية والاكتفاء الذاتي للهوامش والأطراف من الخدمات والتجارة وفرص التوظيف وزيادة التفاعلات الوظيفية فيما بينهم وتقلص الرحلات اليومية والتفاعلات الوظيفية لحركة المترددين مع المدينة المركزية لأقل قدر ممكن.

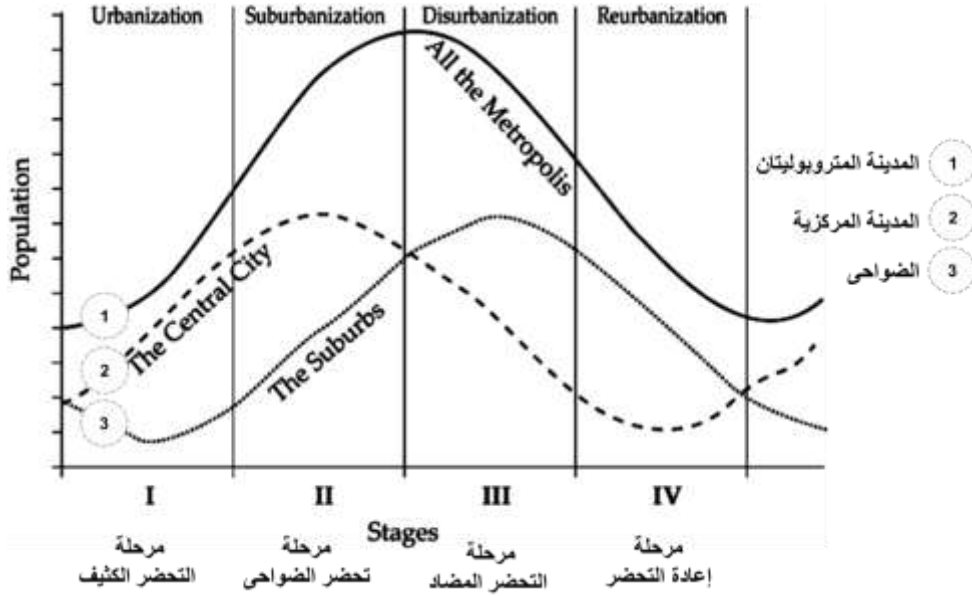
ومن الجدير بالذكر أن ملامح تلك المرحلة تظهر على مستويين تخطيطيين:

المستوي الأول (المستوي القومي) حيث تظهر عملية اللامركزية أو الاستقطاب العكسي على مستوى التجمعات الحضرية ككل.

المستوي الثاني (على مستوى الإقليم الحضري المتروبوليتان) حيث تفضي إلى بروز عملية التحضر المضاد كما يحدث بالدول المتقدمة أو عملية المد الحضري بالأقاليم الحضرية العاصمية بالدول النامية، وفي تلك المرحلة تزداد أهمية الأطراف والهوامش الريفية.

ويوضح شكل 2 مراحل التحضر المقترحة في نظرية مراحل التحضر والتغيرات الحادثة بالحجم السكاني بالمدينة المركزية والضواحي والمدينة المتروبوليس ككل (المدينة المتروبوليتان) كما يلي:

شكل 2 مراحل التحضر المقترحة في نظرية مراحل التحضر



Source: Adapted from (Kipnis, 2009),(Van den Berg, et al., 1982)

المرحلة الرابعة: مرحلة إعادة التحضر Re-urbanization

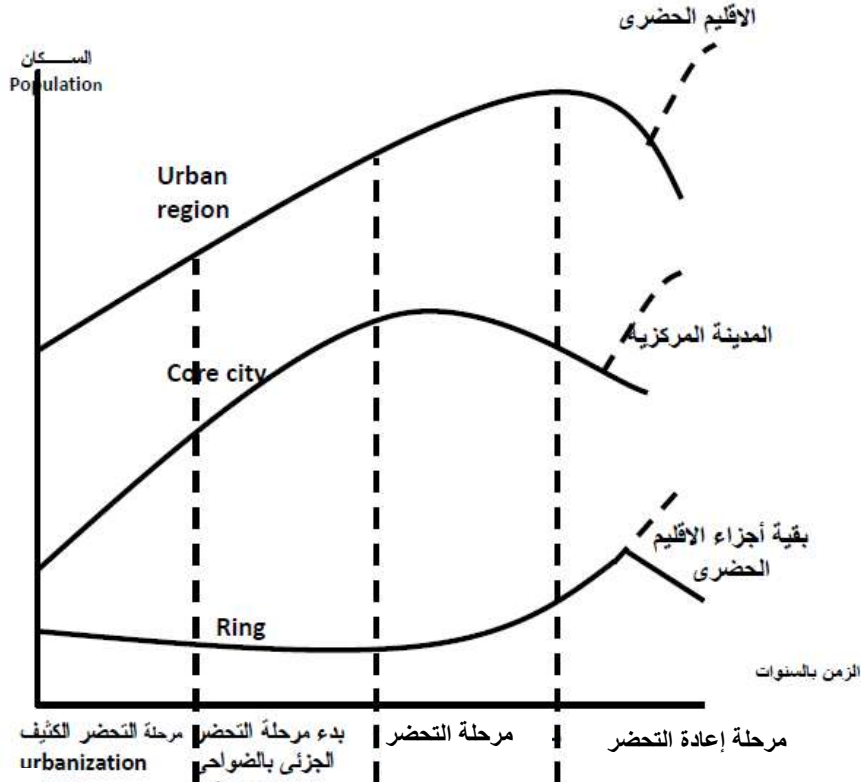
يحدث في تلك المرحلة تناقصاً سكانياً للإقليم الحضري ككل، حيث تحدث عمليات الفقد والتناقص السكاني للضواحي الداخلية القديمة وبعض أجزاء الأطراف فضلاً عن المدينة المركزية، ولكن تبقى معدلات النمو المتسارعة بنطاقات الهوامش الحضرية الريفية كما هي، حيث يتركز النمو للإقليم الحضري المتروبوليتان بتلك المناطق الخارجية (R.R.Boyce & J.Hewitt, 1993).

ويقترح Van de Berg في تلك المرحلة إقامة مجموعة من المدن التابعة على بعد يتراوح بين 50-100 كم من المدينة المركزية؛ للاستفادة من حدة عمليات اللامركزية الحضرية للمدينة المركزية في بدء دورة الحياة الحضرية لكل مدينه جديدة، وبالتالي تستفيد كل مدينه جديدة من التآكل الاقتصادي السكاني للنسق الحضري الأصلي، وتركيزه في تلك المدن الجديدة بدلاً من انتشاره بشكل عشوائي على مستوى الإقليم بما يحفظ المركزية الوظيفية للإقليم الحضري من التدهور، إلى جانب الحد من الخسائر المتوقعة في اقتصاديات الحجم بهذا الإقليم (بيومى، 2000).

وبالتالي تناقش النظرية الاحتمالات القوية لإعادة التحضر الكثيف من جديد ليس كظاهرة طبيعية سوف تحدث تلقائياً، ولكن كسياسة مستهدفة ومحصله لكافة الجهود المبذولة لتكثيف التنمية بالإقليم الحضري المتروبوليتان (R.R.Boyce & J.Hewitt, 1993).

ويرى (بيومي, 2000) أن الأقاليم الحضرية المتروبوليتان بالدول ذات مرحلة التصنيع المبكر تأكد دخولها مرحلة إعادة التحضر، بينما أغلب الأقاليم الحضرية العاصمية بالدول النامية ما زالت في المرحلة الثالثة والبواكير الأولى للمرحلة الرابعة، كما يلاحظ أنه في بعض الأقاليم الحضرية العاصمية بالدول النامية يحدث تسارع للنمو الهامشي وتزايد لمعدلات التحول الحضري بالريف المتاخم دون أن يقتصر ذلك بتناقص سكاني بالمدينة المركزية، وفي أقاليم أخرى يحدث التناقص السكاني بالمدينة المركزية دون أن يحدث تسارع في النمو السكاني بالنطاقات الخارجية المتاخمة، ويوضح شكل 3 التغيرات الحادثة بالحجم السكاني بالإقليم الحضري في مراحل التحضر المختلفة.

شكل 3 التغيرات الحادثة بالحجم السكاني بالإقليم الحضري في مراحل التحضر المختلفة



المصدر: (بيومي, 2000)

2/1 نظرية القلب والأطراف Core-Periphery

يرى فريدمان (1966) Friedman صاحب النظرية ان النظام الجغرافي في الدول النامية يتكون من نظامين فرعيين هما القلب الحضري (المنطقة الحضرية الرئيسية)، والأطراف Periphery وهي مناطق الظهير Hinterland أو المناطق الهامشية، والعلاقة القائمة بين الأطراف (الظهير والهوامش) والقلب هي علاقة تبعية، حيث تتبع تلك الأطراف المركز الحضري، وقد حاول فريدمان من خلال نظريته أن يفسر عملية التنظيم المكاني من خلال دراسة وتحليل العلاقة بين التركيب المكاني من جهة والتنمية الاقتصادية من جهة أخرى، ولتوضيح ذلك طور نموذجاً من أربع مراحل رئيسية هي:

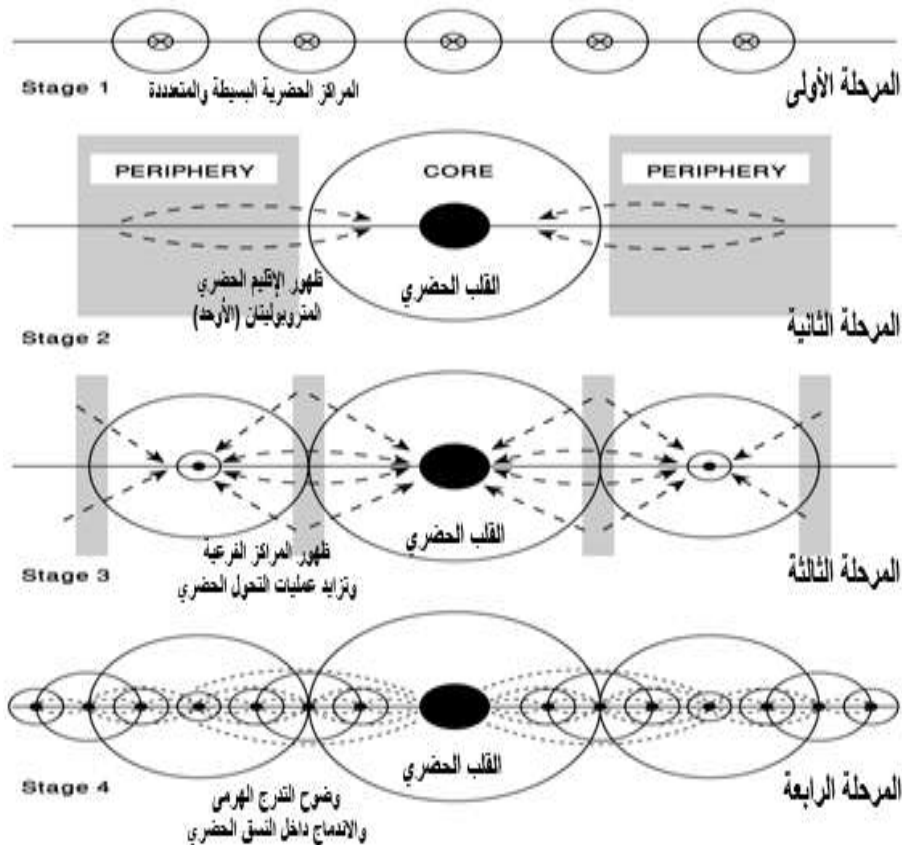
أ- مرحلة النمط المكاني المستقل وتمتاز هذه المرحلة بوجود العديد من المدن أو المراكز المبعثرة والمعزولة عن بعضها، وهو التركيب السائد فيما قبل توطين الصناعة (Pre-industrial) (المرحلة الزراعية)

ب- مرحلة القلب أو المركز الوحيد على المستوى الوطني تظهر تلك المرحلة مع بواكير عملية الصناعة (Transitional) حيث تظهر إحدى المدن الكبرى ذات المزايا النوعية (غالباً العاصمة) لتكون مركزاً رئيساً على مستوى الدولة وتحدث عمليات هجرة من الأطراف والهوامش التابعة المحيطة صوب ذلك المركز الرئيسي ليتكون الإقليم المتروبوليتان الأوحده، وظهر ذلك النمط واضحاً في إنجلترا مع أواخر القرن الثامن عشر، وكذلك في المستعمرات التابعة لها في أفريقيا مثل إقليم القاهرة الكبرى في مصر.

ج- مرحلة المراكز الفرعية تظهر تلك المرحلة مع ازدياد عمليات التصنيع (مرحلة النضج الصناعي) (Industrial) حيث تتكون عدد من المراكز الفرعية في مناطق الأطراف والهوامش التابعة للقطب التنموي، وتزداد عمليات التحول الحضري بنطاقات الهوامش الريفية والظهير.

د- مرحلة الهرمية تظهر تلك المرحلة ما بعد توطن الصناعة (Post-industrial) حيث تتشابك العلاقات بين القلب الحضري وأطرافه (الهوامش والظهير) ويصبح النسق العمراني كامل الاندماج مما يؤدي إلى تحسين أحوال التجمعات الهامشية، وتقليص الفوارق الإقليمية بينها وبين القلب الحضري بصورة ملحوظة؛ والذي ينعكس على زيادة معدل النمو الاقتصادي على المستوى الوطني (يحي & صورية، 2011). ويوضح شكل 4 نموذج التنمية المكانية لفريدمان

شكل 4 نموذج التنمية المكانية لفريدمان



Source:(Kipnis, 2009) , adapted from Friedmann, J. (1966)

وبصورة عامة فإن دور المناطق الريفية المتاخمة بالهوامش والظهير يتضح مع بدايات المرحلة الثالثة، ومن ثم تزداد عمليات التحول الحضري بتلك المناطق الريفية للإقليم الحضري المتروبوليتان.

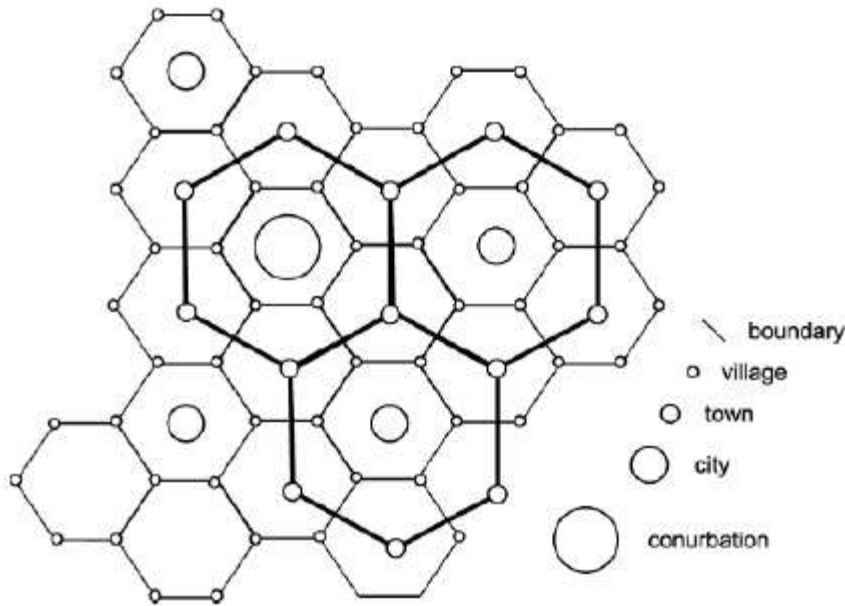
3/1 نظرية المكان المركزي Central Place Theory

صيغت هذه النظرية سنة 1933 على يد العالم الجغرافي الألماني (فالتر كريستالر Walter Christaller) بوصفها نظرية استنتاجية عامة، صممت أساساً لتحديد حجم المدن وعددها وتوزيعها، وقد تأثر كريستالر بمفاهيم نظريات المواقع التقليدية.

والمكان المركزي وفق إطار هذه النظرية يعنى به المركز الحضري، وقد اهتمت هذه النظرية أساساً بعملية إحصاء لهذه المراكز الحضرية بحيث إذا نظرنا إلى فحوى هذه النظرية، وجدناها مركبة في سلسلة من التأكيدات، والمفاهيم، والنتائج المنطقية لما يمكن أن نسميه (بالترتيب التسلسلي لمراكز العمران)، وذلك وفقاً لوظائفها، فكانت هناك القرية الصغيرة Village Hamlet، والقرية Village، والبلدة Town، والمدينة City، ثم المجمع الحضري Conurbation وقد ارتبط هذا الترتيب أساساً بمناطق السوق، وشبكة المواصلات (Abd-Allah, 2007).

وفي ضوء هذه المفاهيم استنتج (كريستالر) نظاماً تسلسلياً مترابطاً من الأماكن المركزية التي تتدرج في أعدادها، وأحجامها السكانية. ولقد فكر (كريستالر) في الشكل الذي يمكن للمنطقة التكميلية أن تأخذه، وبما أنه كان يبحث عن توزيع متساو ومتجانس، من خلال منهجه العلمي لقياسات مثل هذه المفاهيم، وعلى الرغم من ملاءمة شكل الدائرة، إلا أنها تبرز مشكلتين، فالمشكلة الأولى هي وجود فراغات ومناطق فجوات في حال تلامس الدوائر لمحيطاتها، فهذا يعني أنه تتكون مناطق ليست تابعة لأي مركز من المراكز وتتجم المشكلة الثانية عن تقاطع الدوائر، حيث تتداخل بعض المناطق مع أكثر من منطقة تكميلية، وحتى يتخلص من هاتين المشكلتين فقد تبني الشكل السداسي، ولهذا تعرف نظرية (كريستالر) أحياناً بإسم النظام السداسي، ويوضح شكل 5 نموذج المكان المركزي لكاليستلر.

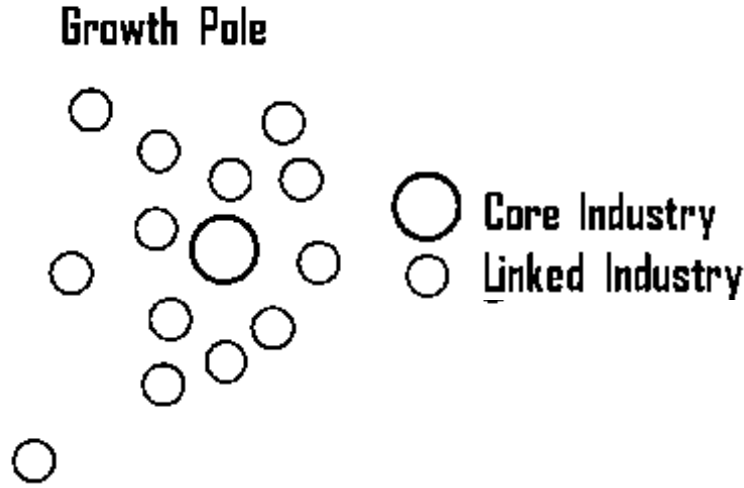
شكل 5 نموذج المكان المركزي لكاليستلر



Source:(Abd-Allah, 2007)

4/1 نظرية أقطاب النمو Growth Poles Theory

يعد (فرانسوا بيروكس Franoi Perroux) أول من وضع دعائم هذه النظرية في سنة 1955، ويتلخص جوهر هذه النظرية في وجود منطقة أو أكثر من المناطق الدولة، تتمتع بميزات معينة، اقتصادية واجتماعية، وجغرافية تجعلها محورا للتنمية بالنسبة للمناطق الأخرى (غالبا ما تتمتع بمميزات في قطاع



الصناعة) وتؤثر فيها بحيث تجعلها تتجه إليها دائما.

Source: Adapted from (Rodrigue, 1998)

ويذهب (فرانسوا بيروكس) إلى أن تنمية ذلك القطب تؤثر على تنمية المناطق التي تقع في نطاق نفوذه، ويمكن لهذا القطب أن يتسبب بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تحديد العلاقات بين الأنشطة الاقتصادية، والاجتماعية وفي طريقة تأديتها لوظائفها.

ويطلق (البرت هيرشمان Albrt Hirschman) على أقطاب النمو تعبيراً مشابهاً إلى حد ما في المعنى، وهو (نقط النمو Growing points) ويقصد بها تلك المناطق التي تظهر فيها قوى لها تأثير خاص في عملية التركيز المكاني للنمو الاقتصادي في الدولة، ويصحب ظهور هذه (النقط) انبثاق ظاهرة النمو غير المتوازن سواء بين الدولة وغيرها من الدول، أو بين الإقليم وجيرانه، أو حتى بين بعض الجماعات داخل الإقليم الواحد.

5/1-نظرية وسائل الاتصال Communication Theory

يحلل كثير من السوسيولوجيين، الإقليم الحضري والطواهر المتصلة به في ضوء فكرة التفاعل البشري، والعلاقات بين الأفراد، فمثلاً نجد (ماير Meir) قد تصور الإقليم الحضري من خلال هذا التفاعل، فالنقل والاتصالات في نظره ماهي إلا وسائل لإحداث ذلك التفاعل البشري

إن السبب الرئيس للنمو الحضري واتساعه يتمثل في سهولة الاتصالات الدائرة بين الأفراد، والانتقال من مكان إلى آخر ولكن النمو الحضري لم يحدث هكذا بشكل مطرد، بل إن اتجاهات التقدم الفني لوسائل الاتصال، وهيكل النقل وما ترتب على ذلك من احتقان في نظم المواصلات بالمدينة، كل ذلك أسهم في خلق وسائل اتصال أخرى بديلة تسهل التعامل الذي يتم بين الأفراد داخل المركز الحضري نفسه أو بينه

ويبين المراكز الحضرية الأخرى، الأمر الذي يمكن معه في النهاية القول بأن النمو الحضري يفسر ذاته في ضوء نسبة وسائل الاتصال المتاحة في المركز الحضري.

وقد حاول بعض الباحثين التركيز على دور وسائل الاتصال الجمعي وتحديد وظيفتها في عملية النمو الحضري، فهذه الوسائل قد أصبحت جزءاً مكماً للحياة الحضرية، وبغيرها لا يمكن تصور النشاط الحضري وهو يقوم بوظائفه المحددة له، وينظر إليها معظم السوسولوجيين بوصفها انعكاساً لمجموعة من الخصائص التي تبدو عليها تعقيدات الأقاليم الحضرية.

إن كفاءة شبكة وسائل الاتصال بين المدن، والمراكز الحضرية الأخرى لا تتوقف على النمط الفيزيقي فقط، بل ترجع أيضاً إلى مدى تقبل الأفراد والهيئات للمعلومات التي يتلقونها، أو بمعنى آخر يمكن القول بأن كفاءة هذه الشبكة تعتمد على ما يمكن تسميته بنفاط التقاء وسائل الاتصال (الحيدري، 2011).

1/2 اتجاه الإيكولوجيا البشرية: Human Ecology Trend

المدينة ظاهرة حضارية واجتماعية، وتختلف عن الظواهر الطبيعية في كونها تحمل الإنسان وحضارته، وبذلك لا يمكن النظر إلى الإقليم الحضري على أنه فقط هيكل اقتصادي، أو أنه بناء فيزيقي، أو شكل معماري، أو وحدة إدارية، بل إن الإقليم الحضري كل ذلك، وعلاوة على ذلك فهو نظام اجتماعي.

وقد حاول (موريس R.N.Morris) في كتابه علم الاجتماع الحضري، حصر عدد من العمليات الإيكولوجية التي تتم داخل الإقليم الحضري ويحددها في ثلاث عمليات هي:

أ- التركيز وعدم التركيز Concentration and Deconcentration:

وتظهر هذه العملية نتيجة للتفاوت في توزيع السكان على حيز الدولة، وهذا التفاوت ناجم عن عاملين أساسيين هما:

- الاختلاف في معدلات الزيادة الطبيعية (مواليد، ووفيات) بين المناطق المختلفة.

- عدم الاتساق في أحجام الهجرة و معدلاتها بين مناطق الوطن الواحد و أقاليمه.

ب- المركزية واللامركزية Centralization and Decentralization

يشير هذان التعبيران إلى زيادة أو نقص سيطرة المدينة أو مكانها المركزي، على مجال إقليم المدينة الكبرى وبخاصة فيما يتعلق بالخدمات المتاحة للإقليم.

والمراد بالمركزية تركيز الوظائف حول نقط حيوية داخل المدينة، وترتبط اللامركزية بمواقع الصناعة والتجارة وبالتحديد في المراحل التي تنمو فيها المدينة وتتسع لتنتقل المصانع، والمتاجر، والهيئات الحكومية خارج مركز المدينة.

ج- الغزو و الانسحاب Invasion and Retreat

وتحدث هاتان العمليتان عندما يكون هناك انفصال بين القاطنين في المركز الحضري، وأماكن صناعتهم أو تجارتهم أو بين بعض القاطنين مع بعضهم.

ويشير (الغزو) كعملية إيكولوجية إلى وصول عدّة جماعات، ذات انتماءات طبقيّة متباينة إلى منطقة ما للمرّة الأولى بهدف العمل والربح، وذلك بافتراض توافر مصادر ثروة كافية في هذه المنطقة، أمّا الانسحاب أو (التراجع) فنعني به الحركة التدريجيّة التي يترك بمقتضاها القاطنون أماكنهم لكي ينتقلوا خارج منطقة سكناهم، أو منطقة عملهم، أو الاثنتين معاً، سواء تم ذلك في الإقليم نفسه أم في خارجه، وليس من الضروري أن يعقب الغزو انسحاب في الوقت نفسه.

2/2 قاعدتا جفرسون وزيف Jeffersan and Zipf Bases

استخدم (مارك جفرسون Mark Jefferson) في عام 1939 مفهوم المدينة الأولى كظاهرة مميزة لأحجام المدن الرئيسية في البلدان النامية، ولكن ذلك لايعني عدم وجودها في الدّول المتقدّمة، وقد لاحظ (جفرسون) أنّ في كلّ دولة من دول العالم توجد مدينة أوليّة، هي أكبر مدينة في الدولة، وغالباً ما تكون العاصمة، وهي أكبر المدن حجماً، وأكثرها سكاناً وانشطة، وأهمها موقعاً، وأعظمها تأثيراً في حياة الدولة وسكانها، وتتصف هذه المدينة بأنها تلتهم معظم الاستثمار والإنفاق في الدولة، وتمتص معظم الأيدي العاملة والقوى المنتجة، كما أنها المسيطرة على الحياة الثقافيّة والاقتصاديّة، وهي لهذا تتميز بمعدل استهلاك عال بمقارنتها مع بقية المدن، وتترك تأثيرات ضارة على بقية حياة الدول الجديدة، ولكن ذلك لايعني أنّ هذه الظاهرة مقتصرة على هذه الدول، بل إنها موجودة في العراق حيث تمثل فيها بغداد مدينة أوليّة، وموجودة بمصر حيث تمثل القاهرة مدينة أوليّة وتعد عمان مدينة الاردن الأوليّة. ولاحظ أيضاً أنّ الفروق في أحجام المدينة الأولى و الثانية في الدول الناميّة أكبر منها في الدول المتقدمة، حيث أنّ المتوسط العام لسكان المدينة (30%) بالنسبة لسكان المدينة الأولى والمدينة الثالثة (20%) (13). وهذا يعكس الظاهرة الاستقطابيّة التي تميز نمو العواصم في الدول الناميّة فتوزيع المدن حسب دراسة (جفرسون) تتوزع في مدينة أوليّة إلى مدن متوسطة، فالى مدن، صغيرة وتستمر في التدرج إلى مركز استقراريّة أصغر فأصغر.

ومن القواعد الأخرى التي برزت لتوضيح العلاقات بين أعداد المدن وأحجامها قاعدة الرتبة - الحجم Rank-Size Rule من قبل George Zipf ، وتقوم الفرضيّة الرئيسيّة في قاعدة (زيف) على أنه يوجد في كلّ دولة وفي كلّ إقليم مدينة كبيرة (مدينة أوليّة) تأتي بالمرتبة الأولى. من حيث حجمها السكاني. والمدينة التي تأتي بالمرتبة الثانيّة من حيث الحجم تساوي نصف حجم المدينة الأولى، ويساوي حجم المدينة الثالثة ثلث حجم الأولى والرابعة ربع حجم الأولى وهكذا تستمر العلاقة بين أحجام المدن ومرتباتها. والدّول التي تنطبق عليها هذه القاعدة هي الدول المتقدّمة التي تكون قد حققت توازناً معقولاً بين مدنها ومراكزها الحضريّة، فالمدينة الأولى في هذه المناطق لا تحتكر ثروات الدولة وحياتها كما في حال المدينة الأولى عند (جفرسون)، وقد وجد أيضاً أنّ الدّول العريقة بالتحضرّ كالعراق ومصر والهند والصين هي من الدول التي تقترب من هذه القاعدة، لكن الغالب على مدن البلدان العربيّة أنها تبتعد كثيراً عند حال التوازن الحضري التي تمثلها العلاقات الواردة في هذه القاعدة.

زيادة على هذه النظريات والقواعد، فقد ظهرت نماذج مختلفة لدراسة عمليّة النموّ الحضري والتحضرّ ويمكن تصنيف هذه النماذج في المجموعات الآتية:

أ- مجموعة النماذج الديموغرافيّة التي تركز على أثر التزايد السكاني والتغيرات الديموغرافيّة على حركة السكان وانتقالها من المناطق الريفيّة إلى المناطق الحضريّة.

ب- مجموعة النماذج الاقتصادية التي ارتبطت بنظريات الموقع التقليديّة كنموذج Von Thunen في دراسة مواقع المدن في المناطق الزراعيّة ونموذج (فيبر Webber) في دراسة مواقع المدن في المناطق الصناعيّة.

ج- مجموعة نماذج التغيير الاجتماعي التي تنظر إلى المدن كمراكز لتوليد وإحداث عمليات التحول الاجتماعي عن طريق خلق مفاهيم اجتماعيّة جديدة تتصارع مع المفاهيم التقليديّة.

د- مجموعة نماذج الأنظمة التي تؤكد أن الدراسة ظاهرة النموّ الحضري والتحصّر ترتبط بشبكة معقدة من العلاقات التي تشكل وحدة النظام الحضري، ولهذا تدرس الظاهرة كوحدة مترابطة بعضها مع بعض من ناحية ومع العوامل والمتغيرات التي تؤثر وتتأثر بها من ناحية أخرى .

هـ- مجموعة نماذج تركيب المدينة التي تنظر إلى المدينة كمجموعات متبانية من استخدامات الأرض التي تشكل الانماط المميزة لها، وتعد نماذج (Burges و Howme Hoyt و Harris و Ullman) أكثرها شهرة رغم التقليديّة التي ميزت المفاهيم الرئيسيّة المتعلقة بها.

وفي ضوء ما سبق، يلاحظ أنّ نظريّة المكان المركزي أبرزت عدّة عوامل يمكن أن تسهم في عمليّة النموّ الحضري والتحصّر لعلّ أهمها: وجود السلع المركزية داخل نطاق هذا المكان، ونشاط سكانه، وتوافر طرق المواصلات ووسائل النقل، وكذلك اهتمت هذه النظريّة بتحليل المشكلات الناجمة عن النموّ الحضري مثل وضوح التمييز الطبقي، وأزمة الإسكان، وأزمة النقل والمواصلات.

وفي ضوء ما سبق، يلاحظ أنّ نظريّة اقطاب النموّ فيعتمد النموّ الحضري في ضوءها على عوامل مثل : وجود ميزة نسبيّة في المكان سواء أكانت ميزة جغرافيّة، أم اجتماعيّة، أم اقتصادية، أم كلّ ذلك مجتمعا، ثمّ استغلال هذه الميزة، وكذلك قيام علاقات تبادليّة بين منطقة القطب، والجزء محيط بها، أما من حيث مشكلات النموّ الحضري في هذه النظريّة، فقد ارتبطت بالنموّ الحضري غير المتوازن القائم بين أجزاء الدولة ككلّ، وكذلك بالظواهر الناجمة عن وجود صناعات رائدة.

وفي ضوء ما سبق، يلاحظ أنّ اتجاه الإيكولوجيا البشريّة تبلورت عوامل النموّ الحضري في المركب الإيكولوجي بعناصره الأربعة وهي (البيئة، والسكان، والتنظيم الاجتماعي، والمستوى التكنولوجي) وفي ظل هذه المكونات الأربعة تظهر مجموعة من المشكلات التي تتصل بالنموّ الحضري ومن أهمها: ظهور مناطق متخلفة في أجزاء من النمط الحضري، فضلاً عن معيشة الأفراد والنازحين من المناطق الريفيّة إلى مواقع بالنمط الحضري.

وفي ضوء ما سبق، يلاحظ أنّ وفيما يتعلّق بنظريّة وسائل الاتصال كانت عوامل النموّ الحضري التي أشارت إليها محدّدة في التقدّم الفني الذي لاحق وسائل الاتصال، وهيكل النقل وتكلفته، ووسائل الاتصال البديلة، بينما كانت المشكلات تتصل بمجال تغطية وسائل الاتصال لأجزاء النمط الحضري، وبتنوعها، وبدرجة سرعتها، وبانتظامها، وبدرجة تأثيرها ومجالها.

وفي ضوء ما سبق، يلاحظ أنّ قاعدتي (جفرسون وزيف) أبرزت، أنّ المدن لا تزداد نتيجة معدلات النموّ الطبيعي للسكان فقط وإنما تتوسع أحجامها بفعل الذين يطرقون أبوابها كلّ صباح، باحثين عن حياة جديدة وفرص عمل أفضل، أولئك هم المهاجرون الذين يفدون إلى المدن من الأرياف المحيطة بها.

3/2 تحليل التفسير الاقتصادي لمراحل التحضر

يمثل التحضر وفقاً لهذا التصور ، مرحلة متقدمة من مراحل التطور الاقتصادي البشري ، وبالتالي ارتبط التحضر والنمو الحضري بحركة تحولات وتنظيمات اقتصادية أكثر تعقيداً ، أو بمعنى آخر حركة الانتقال من اقتصاد المعيشة إلى اقتصاد السوق ، ولقد ترجم هذا التصور في صياغات مختلفة بالدراسات الحضرية الغربية، والأمريكية بصفة خاصة ، والتي اهتمت بدراسة الاقتصاد المتروبوليتان والتي أكدت الارتباط بين عمليتي التصنيع والتحضر

نموذج جراس

ولعل من أهم الأمثلة البارزة في هذا المجال ، دراسة جراس في محاولته استعراض التاريخ الاقتصادي للحضارة الغربية سنة 1932م لقد أوضح جراس في مدخله التطوري ، علاقة التطور الاقتصادي بأنماط التوطن والاستقرار البشري على مر التاريخ ، كما ربط طرق ووسائل العيش بالتطورات التكنولوجية من ناحية ، وبتطور أشكال الاستيطان البشري من ناحية أخرى وفي تحليله لتاريخ الحضارة الغربية ميز جراس خمس مراحل تطويرية أساسية هي: مرحلة اقتصاد الجمع والالتقاط، فمرحلة اقتصاد الرعي، يليها مرحلة اقتصاد القرية المستقرة، ثم مرحلة اقتصاد المدينة الصغرى، وأخيراً مرحلة الاقتصاد المتروبوليتان(الحيدري، 2011).

ولقد كان تطور الزراعة كأسلوب أو طريقة للمعيشة أهم العوامل التي أدت إلى دخول البشرية في مرحلة أكثر تقدماً على طريق التحضر ويتوالى هذا التطور في نظر جراس لتنمو المدن الصغرى نتيجة تزايد الإنتاج الزراعي وتزايد إعداد الحرفيين وتطوير وسائل النقل وازدهار النشاط التجاري ، وكان ظهور المتروبولس بعد ذلك نتيجة لازمة لارتباط التغيرات التكنولوجية والتنظيمية المصاحبة لانتشار التصنيع وسيطرة الاقتصاد المتروبوليتان (الحيدري، 2011).

4/2 نموذج المراحل الاقتصادية

يقوم نموذج المراحل الاقتصادية للعمليات الانتاجية للاقتصاد الحضري Model of Economic Transformation Stages فى تفسيره لعمليات التحضر والانتقال من مرحلة حضرية إلى مرحلة حضرية أخرى؛ على التفسيرات الاقتصادية خاصة فيما يتعلق بديناميكية التحولات الاقتصادية لهيكل تركيب العمالة والقطاعات الاقتصادية وعلاقة ذلك بالنمو السكاني وتطور الخصائص الاجتماعية الاقتصادية، و يظهر هذا النموذج على هيئة متصل كل من نهايته طرفى نقبض وتسير العمليات الانتاجية والتحويلات الاقتصادية من مرحلة لأخرى كقنلة اقتصادية على طول هذا المتصل (Dogan & Kasarda, 1988).

وتبدأ المراحل الاقتصادية من نقطة البداية بالصناعات اليدوية الحرفية البسيطة إلى مرحلة القواعد الاقتصادية التجارية والصناعات النظامية التي تمارس فى مؤسسات انتاجية ذات ثقل وظيفى وهيكلى تنظيمى متدرج (هيراركى)، وتندرج المراحل الاقتصادية حتى تصل إلى مرحلة الاقتصاد المعرفى، والأنشطة الرباعية والخدمات ذات المستويات العليا الموجهة للأغراض التصديرية (Berry & Kasarda, 1977)، وتتمثل مرحل التحولات الاقتصادية فيما يلى:

المرحلة الأولى

تسود الأنشطة الأولية وأنشطة القطاع الاقتصادي الهامشي (أنشطة غير رسمية) مع عدم تنظيم القطاعات الاقتصادية حيث تسود ملكية العائلة والقطاع الأسرى، كما يتم الاعتماد على تقليل تكلفة المدخلات الاقتصادية في العملية الانتاجية واستخدام تكنولوجيا الانتاج كثيفة العمالة، والتي تعبر عن خصائص مرحلة ما قبل التصنيع حيث تمتزج الأنشطة الاقتصادية الحضرية مع القطاعات الاقتصادية التقليدية (بيومى، 2000).

المرحلة الثانية

هي المرحلة التي تتواجد فيها أغلب التجمعات الحضرية بالدول النامية – خاصة المدن المتوسطة – حيث تحولت الأنشطة الاقتصادية الحضرية جزئياً من سيادة القطاع الأهلي إلى الوحدات الاقتصادية المندمجة خاصة الأنشطة الانتاجية الصناعية المصحوبة بنمو رأس المال، والأجور، وارتفاع في الأنشطة الإنتاجية الصناعية بالمقارنة مع الأنشطة الأخرى، وتتمثل أهم مظاهر التحولات في التطور التكنولوجي وتحسين تكنولوجيا الانتاج والتراكم الرأسمالي وتنمية شبكة من التجمعات الحضرية على مستوى النسق العمراني بتدرج هرمي معين؛ لتلعب كل منها دور السوق التجاري، والمراكز الصناعية المتدرجة لكل منه مستوى معين من التوطن والتركيز الصناعي بما يفضي إلى نمو وتضخم تلك التجمعات لتتحول إلى مدن أولية مستقطبة Primate City ويتحول النسق العمراني إلى التركيز بألويات الحضر، وفي تلك المرحلة التصنيعية التخصص الوظيفي للمدن في الأنشطة الصناعية خاصة الصناعات التحويلية يؤدي إلى نموها واتساعها العمراني السريع والمفرط.

ونمو القطاع الصناعي بالأقاليم الصناعية خاصة الصناعات الأساسية والتحويلية كقوة دافعة أساسية في القواعد الاقتصادية طبقاً لقدراتها على التوجه نحو الأسواق العالمية وإمكانيات التصدير (قاعدة اقتصادية) لها العديد من تأثيرات المضاعف الاقتصادي بخلق فرص عمل اقتصادية جديدة، ومضاعفة فرص التوظيف الحالية؛ بما يعنى استمرار جذب تيارات جديدة من المهاجرين الريفيين الباحثين عن فرص العمل، والتوظيف بالقطاع الاقتصادي الحضري، وبالتالي تشهد الأقاليم تيارات من الهجرة الريفية إلى الأقاليم الحضرية الكبرى.

مع استمرار تقدم المستويات التكنولوجية، وميكنة الانتاج الصناعي فإنه يمكن تحقيق زيادة كبيرة في كمية الانتاج الصناعي بزيادة محددة في حجم العمالة الصناعية؛ طبقاً لمستوى تكنولوجيا الانتاج المستخدمة؛ وبالتالي تقلص القدرة الاستيعابية للأنشطة الصناعية كثيفة رأس المال على استيعاب فرص عمل جديدة مما يشجع على نمو القطاع الاقتصادي غير الرسمي ليلعب الدور الأعظم في توفير فرص جديدة، حيث يمتاز القطاع الاقتصادي غير الرسمي بعدة مميزات اقتصادية توظيفية بالمقارنة بالقطاع الاقتصادي الرسمي وتتضمن :

1- القدرة والمرونة الفائقة لامتصاص فائض العمالة الوافدة والمهاجرة من الريف إلى الأقاليم الحضرية الكبرى .

2- ارتفاع الأجور والمرتبات للعمالة المهاجرة الغير مؤهلة وغير ماهرة بالمقارنة بالأجور في القطاعات الاقتصادية الأخرى المتاحة لهم.

3- عدم وجود تمايز للنوع والجنس والسن

4- إتاحة الفرصة للحراك الاجتماعي لاقتصادي نحو الفئات الاجتماعية الأعلى من خلال الرأسمالية وقطاع الأعمال الهامشي وغير الرسمي.

5- لا توجد بطالة إجبارية وخروج إلزامي عند سن التقاعد.

وتلك الاعتبارات الاقتصادية هي التي تشكل ملامح التحضر الكثيف الذي يحول المركز الحضري إلى مركز استقطاب جاذب للهجرة الريفية (بيومي، 2000).

المرحلة الثالثة

هي مرحلة النضوج الاقتصادي للاقتصاد القومي والحضري خاصة بالأقاليم الحضرية مع امتداد واتساع نطاق المناطق المخدومة بشبكات النقل والحركة وتحسن وسائل المواصلات وزيادة امكانية الوصول وبالتالي تزداد منافسة المناطق الخارجية منخفضة التكاليف للحصول على الأراضي اللازمة وتكاليف التوطن للمشروعات الإنتاجية في الأقاليم الحضرية مقارنة مع المنطقة الحضرية المتروبوليتان الرئيسية بما يفرضي إلى تقليل حجم العمالة الصناعية الحضرية داخل المناطق المتروبوليتان حيث أنه خلال تلك المرحلة الاقتصادية الثالثة يحدث هجرة واسعة النطاق للوحدات والمؤسسات الإنتاجية الكبرى إلى الأطراف الحضرية أولاً ثم إلى الهوامش الحضرية الريف والمدن الصغرى الواقعة في تلك الهوامش واستبدال تلك المؤسسات الإنتاجية الصناعية الكبرى بالمؤسسات والشركات الكبرى للمعلومات والبيانات " الاقتصاد المعلوماتي والخدمات العليا " بالمدينة المركزية ذات إمكانيات التوظيف للعمالة المدربة المهارات المرتفعة – مع التخصص الوظيفي للمدن المركزية في الاقتصاد المعلوماتي ومعالجة البيانات " مراكز الرئيسية " للتحكم في البيانات والقرارات " والاقتصاديات الخدمية خاصة الخدمات العليا ذات المراتب الخدمية العليا الموجهة لخدمة السوق القومي في مجموعة السوق العالمي "الخدمات التصديرية".

وهكذا يتم التحول الاقتصادي لأغلب المدن المركزية والمنطقة الحضرية الرئيسية من معالجة وتصنيع للسلع والانتاج الصناعي والخدمات المحلية والإقليمية " على مستوى إقليم المدينة " إلى معالجة البيانات والمعلومات والتخصص الوظيفي في الخدمات العليا لخدمة السوق الإقليمي الأشمل والقومي والعالمي، وعلى الرغم من تلك الوضعيات الاقتصادية فهي تشكل ملامح الاعتبارات الأساسية للدخول في مرحلة التحضر المضاد وهي المرحلة التي دخلت فيها أغلب الأقاليم الحضرية المتروبوليتان الرئيسية في الدول المتقدمة خاصة بأوروبا الغربية وأمريكا – إلا أن أغلب الشواهد والدلائل تؤكد على دخول عددا من الأقاليم الحضرية الكبرى بالدول النامية تلك المرحلة الاقتصادية والحضرية، ويأتي على رأسهم الأقاليم الحضرية بكل من: القاهرة ومكسيكو سيتي وساو بولو ودلهي وكلكتا (بيومي، 2000).

وفي ضوء تلك المحددات والقوي السابقة فإن اغلب الأقاليم الحضرية للدول النامية ذات تجربة مغايرة في التنمية الاقتصادية الحضرية عن تجربة الأقاليم الحضرية بالدول المتقدمة ويعزى التباينات بينهم لما يلي:

1. السكان الحضريين بالأقاليم الحضرية بالدول النامية تم مدهم بقدر ضئيل ومحدود من التنمية الصناعية كقواعد اقتصادية أساسية وبالتالي قدر ضئيل من المنشآت والمصانع ومن ثم محدودية فرص التوظيف بالقطاع الصناعي بما أفضي إلى افتراض كثير من الباحثين أن المدن بالدول النامية تعاني من تضخم حاد في القطاعات الاقتصادية الثلاثية " قطاع التجارة والخدمات " وبالتالي أصبحت تلك الأقاليم الحضرية تعاني من مشكلات التضخم الحضري كأهم مشكلات التحضر بها نظراً لأن ضخامة حجم السكان لتلك الأقاليم الحضرية غير مبرر بالمقارنة بحجم القطاع الاقتصادي الإنتاجي الثنائي الرسمي خاصة الصناعي

اللازم لإحداث التنمية السليمة وبالتالي تعاني تلك الأقاليم من مشكلة اقتصادية هامة وهي مشكلة التضخم الاقتصادي نظرا لنمو القطاع الخدمي دون تناسب مع القطاع الإنتاجي وبالتالي حدوث تحولات اقتصادية غير عادية إلى الأنشطة الثلاثية دون المرور بقدر كافي من الأنشطة الثنائية الإنتاجية اللازمة لإحداث التراكم الرأسمالي الإنتاجي المفضي إلى تنمية حضرية ووظيفية سليمة ويضاف إلى ذلك مشكلة النمو المفرط للقطاع الاقتصادي غير الرسمي وتزايد أهميته ودوره الحيوي في امتصاص أغلب فرص العمل وتضخم الحجم السكاني لتلك الأقاليم الحضرية بالدول النامية (بيومى، 2000).

ويلاحظ مما سبق أن مراحل التنمية " مراحل التحضر " تبني على التحولات والتغيرات الحادثة في التنمية الاجتماعية الاقتصادية - خاصة التغيرات في هيكل التركيب الاقتصادي ومستوى الدخل الفردي حيث تحدث التحولات الحادثة في الهيكل الاقتصادي في ثلاثة مراحل أساسية وهي :

1- التحول من المجتمع والاقتصاد الزراعي الكثيف إلى المجتمع الصناعي وبدء عمليات التصنيع .

2- التحول من المجتمع الصناعي إلى هيكل الأنشطة الثلاثية " التجارة والخدمات "

3- التحول إلى النمو الكثيف في الأنشطة الثلاثية حتي تصل إلى مرحلة الأنشطة الرباعية " الاقتصاد المعلوماتي - أنشطة البحث العلمي والتنمية ومعالجة البيانات والخدمات ذات المستويات العليا " والتي تعرف بمرحلة النضوج الاقتصادي .

ويلاحظ أن التحول من مرحلة اقتصادية إلى أخرى يكون مؤثر وينعكس على الأبعاد العمرانية ويفضي إلى تغير هيكل الإقليم الحضري وبنيته الأساسية " تغيرات مكانية حضرية مصاحبة طبقا للدخول في مرحلة اقتصادية حضرية جديدة (بيومى، 2000).

5/2 رصد وتحليل نسق المدينة الإقليمية

يعتبر نمط المدينة الإقليمية أحد أهم الأنماط الموضحة للنسق العمراني على مستوى الإقليم الحضري المتروبوليتان Metropolitan Region ، ويعزى (C. R. Bryant, Russwurm, & McLellan, 1982) ظهور نمط نسق المدينة الإقليمية على مستوى الإقليم الحضري نتيجة لعدة قوى أهمها ما يلي:

- النمو السكاني وإعادة توزيع السكان على أجزاء الإقليم الحضري وعدم تركيزهم بالمدينة المركزية.

- الرغبات السكانية في سكن الريف المجاور وسكن الضواحي الريفية والهوامش الحضرية الريفية.

- التحسينات في وسائل النقل والمواصلات وتنمية محاور الطرق.

كما يضيف (C. R. Bryant, et al., 1982) أن ظهور هذا النسق الحضري يتضمن المرور بأربع مراحل أساسية كالتالي:

1. مرحلة سيطرة الاستقطاب الحضري للمدينة المركزية

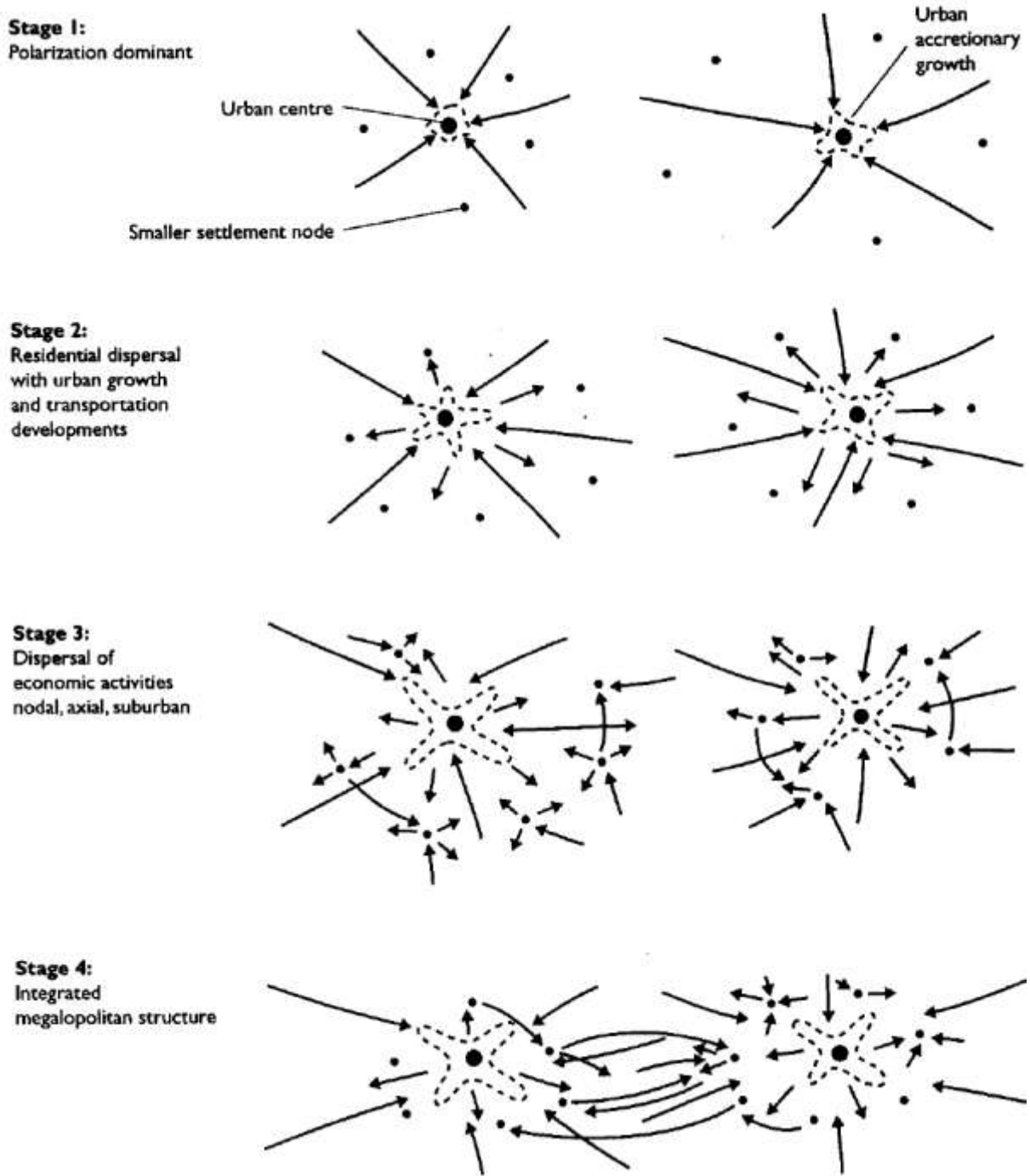
2. مرحلة الانتشار الحضري خاصة نزوح الوظيفة السكنية صوب الأطراف والهوامش مصحوباً بالتنمية وسائل النقل والمواصلات.

3. مرحلة نزوح الأنشطة الاقتصادية وسيطرة الهوامش والضواحي والمحاور العمرانية على النمو المتروبوليتان وتكوين المراكز الثانوية بالنطاقات الخارجية.

4. مرحلة تكوين الميغالوبوليتان حيث تندمج عدة مدن إقليمية معاً.

ويُعزى تزايد عمليات التحول من الأنماط الريفية إلى الاستخدامات الحضرية بالإضافة إلى تزايد نمو واتساع النطاقات المكانية للهوامش الريفية إلى تزايد إمكانيات الوصول إلى الهوامش نتيجة لتكثيف المواصلات العامة وتحسينها بالهوامش أو كنتيجة لتزايد ملكية السيارة الخاصة، ويوضح الشكل التالي مكونات النسق العمراني للإقليم الحضري، ويوضح شكل (6) مراحل التحضر للمدينة الأولية المستقطبة وتكوين المدينة الإقليمية

شكل 6 مراحل التحضر للمينة الأولية المستقطبة وتكوين المدينة الإقليمية



Source:(Collin & Robertson, 2004), (C. R. Bryant, Philip M. Coppack and Clare J.A. Mitchell, 2000)

وقد أكد بعض الباحثين على الصفة العالمية والأساس الاقتصادي الوظيفي الذي تنهض عليه الأقاليم الحضرية، وبالتالي أكدوا على إمكانية حدوث قديراً من التشابه أو التكرار الجزئي في بعض مراحل التنمية والتحضر، حيث عملوا على صياغة نموذج مرحلي متتابع لعمليات ومراحل التحضر توضح مكان تركيز النمو السكاني للحضر واقترحوا أنه يمكن تصنيف مراحل نمو المدينة والأقاليم عبر الزمن والمكان

الحضري، ولعل من أفضل تلك النماذج لمراحل نمو وانحدار المدن الأولية، وهو النموذج الذي اقترحه Peter Hall والمكون من خمسة مراحل لحركة التحولات في نمو السكان الحضريين (Forbes, 1967) وتتضمن المراحل الآتية:

المرحلة الأولى

وتظهر تلك المرحلة تحت ظروف محدودة التنمية الاقتصادية والتكنولوجية مع بدء عمليات التصنيع بالأقاليم الحضرية الكبرى، بما يفضي إلى حدوث نزوح واسع النطاق وهجرة من الريف إلى الحضر (هجرة ريفية حضرية) صوب المدن الأولية والأقاليم العاصمية بشكل أساسي حيثما الجانب الأعظم والتركيز الشديد لمشروعات التصنيع والخدمات على المستوى القومي ويطلق عليها مرحلة التحضر الكثيف .

المرحلة الثانية

وهي المرحلة التي تشهد بواكير مرحلة التحضر الجزئي بالضواحي وبداية حركة النزوح صوب الضواحي، حيث انه مع تطور ونمو الطرق الشريانية والرئيسية بالمدينة الأولى والمنطقة الحضرية المتروبوليتانية إلى جانب تبلور التخصص الوظيفي بالصناعات التحويلية ونسوح اقتصاديات التصنيع تكتسب المدن الثانوية والصغرى بالإقليم الحضري دور البديل المكاني الأنسب لتوطن الصناعات بدلاً من التمرکز في القلب الحضري، وذلك في إطار بحثها عن المكان الاقتصادي ذو التكاليف الاقتصادية الأقل " لتحقيق قدرأ من الوفورات الاقتصادية"، كما أن تلك المدن الثانوية يحدث بها عدة تحولات وظيفية بتحولها إلى تجمعات جاذبة للسكان وتظهر في حركة الهجرة الريفية الوافدة بدلاً من توجيهها إلى القلب الحضري مع استمرار النمو السريع الجاذب للمدن الأولية، ثم بنهاية تلك المرحلة تتحول المدينة الأولية " القلب الحضري " إلى تجمع عمراني ضخم كثيف تتفاقم به مشكلات الحجم الكبير وبالتالي يبدأ في التفريغ الحضري للسكان والأنشطة صوب نطاقات الضواحي الخارجية والأطراف الحضرية .

المرحلة الثالثة

وهي المرحلة التي يتأكد فيها مرحلة التحضر الجزئي بالضواحي ونمو الأطراف الحضرية حيث تتسارع وتزيد عمليات التفريغ الحضري للسكان والأنشطة من المدينة المركزية الأولية صوب الضواحي والأطراف بما يعمل على نموهم النمو السريع المتزايد وبالتالي تنمو مناطق الضواحي والأطراف بمعدلات نمو أسرع كثيراً من معدلات نمو المدينة المركزية الأولية .

المرحلة الرابعة

وهي مرحلة التناقص السكاني والحضري للمدينة المركزية وبداية عمليات التحضر المضاد كمؤشر هام لبدء مرحلة التفكك الحضري حيث أنه في تلك المرحلة يبدأ القلب الحضري " المدينة المركزية الأولية " في الفقد والتناقص السكاني وتناقص كثير من منشآته ومؤسساته الاقتصادية وتدهوره اقتصاديا من جانب وتزداد أهمية الضواحي والأطراف في سيطرتها على النمو المتروبوليتان، واستمرار معدلات نموها الموجبة والجاذبة والسريعة وبدء ظهور وتكوين نطاق الهوامش الحضرية الريفية؛ ثم بدء عمليات الجذب السكاني لتلك النطاقات الهامشية خاصة للسكان الحضريين من المدينة المركزية، وتمتاز تلك المرحلة بصفه أساسية أن درجة الاستقطاب الحضري للمدينة المركزية الأولية تتناقص وتدهور بالتواز

مع نمو المدن الثانوية داخل الإقليم وخارجه كما تتزايد قوي الجذب التوطنية لتلك المدن الثانوية لجذب وتوطن الأنشطة الصناعية والسكان الريفيين المهاجرين (Hardoy, J. E., & 2001).

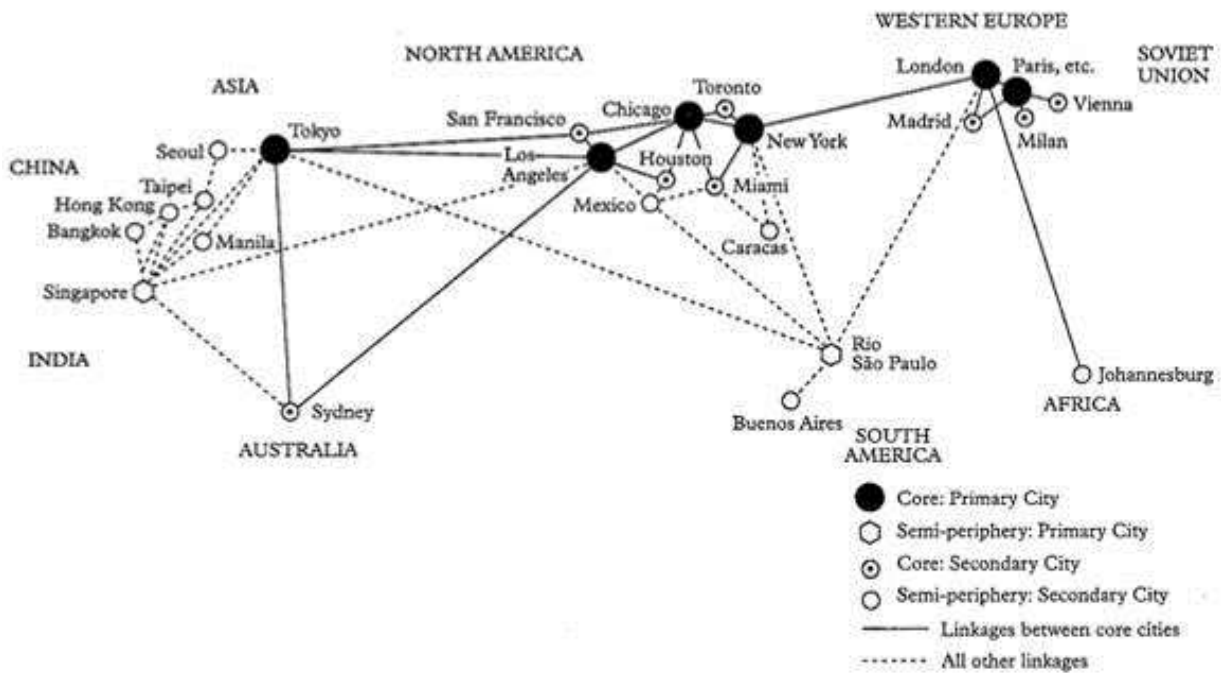
المرحلة الخامسة

يتأكد بهذه المرحلة التفكك الحضري للمدينة المركزية؛ حيث يتسارع الفقد السكاني من المدينة المركزية الأولية، كما تبدأ الأطراف الحضرية هي الأخرى في عملية الفقد السكاني والتدهور الاقتصادي ثم يتحول هذا الفقد السكاني في المناطق المركزية إلى كسب سكاني واقتصادي في المناطق غير المتروبوليتانية والمدن الثانوية فيما وراء حدود المنطقة الحضرية حيث تسيطر الهوامش والضواحي الخارجية على نمو الأقليم المتروبوليتان مشكلة بذلك نهاية مراحل التحضر (Hall, 1966; بيومي, 2000).

ذكر Peter Hall أن أغلب الأقاليم الحضرية بالدول النامية ما زالت في المرحلة الأولى أو الثانية بينما الدول النامية حديثة التصنيع وذات الأدوار والمواقع المحورية مثل المكسيك – البرازيل – كوريا – مصر، وبعض من دول أوروبا الشرقية تقع ما بين المرحلة الثانية والثالثة ووصل بعضها منها إلى المرحلة الرابعة كما تقع أغلب الأقاليم الحضرية بغرب أوروبا في المرحلة الرابعة والخامسة، بينما تأكد دخول كل من الأقاليم الحضرية الكبرى بالولايات المتحدة الأمريكية ولندن الكبرى وإقليم باريس المرحلة الخامسة بكل خصائصها ومشكلاتها (بيومي, 2000).

ويلاحظ أن هذا النموذج متوافق مع نظرية النمو الإقليمي خاصة في الفقد السكاني والاقتصادي بالأقاليم العاصمية الأولية المستقطبة إلى مكاسب ومنافع سكانية واقتصادية بالمناطق المتروبوليتان التالية لها في النسق العمراني (Hall, 1966; بيومي, 2000).

شكل 7 التدرج الهرمي للمدن العالمية



Source:(Friedmann, 1986)

المراجع References

- Abd-Allah, M. M. A. (2007). *Modelling Urban Dynamics Using Geographic Information Systems, Remote Sensing And Urban Growth Models*. Phd, Cairo University, Faculty of Engineering .
- Berry, B. J. L., & Kasarda, J. D. (1977). *Contemporary urban ecology*: Macmillan.
- Bryant, C. R., Philip M. Coppack and Clare J.A. Mitchell. (2000). *Canadian cities in transition : the twenty-first century* (2nd ed. ed.). Don Mills, Ont.: Oxford University Press.
- Bryant, C. R., Russwurm, L. H., & McLellan, A. G. (1982). *The city's countryside: land and its management in the rural-urban fringe*: Longman.
- Champion, T. (2001). *Urbanization, Suburbanization, Counterurbanization and Reurbanization. Handbook of Urban Studies*. SAGE Publications Ltd. London: SAGE Publications Ltd.
- Collin ,J.-P., & Robertson, M. (2004). *Metropolitan Change and Related Political Behaviour in Canadian Metropolies*. Paper presented at the IMO meeting in Bordeaux.
- Dogan, M., & Kasarda, J. D. (1988). *The Metropolis Era: Mega-cities*: Sage Publications.
- Forbes, J .(1967) .Book Review: The World Cities by Peter Hall, Weidenfeld and Nicolson, 1966, pp. 254, 14. *Urban Studies*, 4(1), 92-93. doi: 10.1080/00420986720080151
- Friedmann, J. (1986). The World City Hypothesis. *Development and Change*, 17(1), 69-83. doi: 10.1111/j.1467-7660.1986.tb00231.x
- Hall, P. (1966). *The world cities / Peter Hall*. London: Weidenfeld and Nicolson.
- Hardoy, J. E., M., D., & , S., D. (2001). Environmental problems in an urbanizing world:finding solutions for cities in Africa, Asia, and Latin America. *Public Administration and Development* .
- Hosszú, S., & Landdistrikter, S. U. I. f. F. o. U. i. (2009). *Counterurbanization: A Literature Study*: Syddansk Universitet.
- Kipnis, B. A. (2009). Polarization, Spread and Upgrading of Urban Functions: From a Dominating 'First City' to a 'Network of Cities' Structure, from <http://www.lboro.ac.uk/gawc/rb/rb302.html>
- R.R.Boyce, & J.Hewitt. (1993). urban land economic. *British columbia geographical series* .
- Rodrigue, J.-P. (1998). Growth Poles Theory. *THE GEOGRAPHY OF TRANSPORT SYSTEMS*, <http://people.hofstra.edu/geotrans/eng/ch2en/conc2en/growthpoles.html>. Retrieved from <http://people.hofstra.edu/geotrans/index.html> website :
- Van den Berg, L., Research, E. C. C. f., & Sciences, D. i. S. (1982). *Urban Europe: A study of growth and decline*: Pergamon Press.

الحيدري, ع. ا. ع. ا. (2011). نظريات النمو الحضري والتحضّر في المجتمع. علم الاجتماع, 2575. Retrieved from www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=287239

بيومي, و. ن. ع. (2000). منهج التكتيف الحضري للتحكم في الزحف الحضري بالهوامش الحضرية الريفية للأقاليم الحضرية الكبرى. ماجستير, جامعة القاهرة, رسالة غير منشورة.

يحي, س. & صورية, ش. (2011). نظريات التنمية المستدامة. Paper presented at the إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة, جامعة المسيلة - الجزائر.